الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الإثنين

09 **مايو** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أمير الجوف يؤكد أهمية التميز في خدمة المواطنين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 08 شوال 1443هـ - 09 مايو 2022م
https://www.alriyadh.com/1949699

سكاكا - واس
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن نواف بن عبدالعزيز أمير منطقة الجوف في صالة الاستقبال بالإمارة أمس خلال حفل المعايدة الوكلاء ومديري الإدارات والعديد من الموظفين. وتبادل سمو أمير المنطقة التهاني بعيد الفطر المبارك مع منتسبي الإمارة، مشيراً إلى أهمية مثل هذه اللقاءات في تعزيز أواصر الود والأخوة بين منتسبي الإمارة.
وأكد سموه أهمية التميز والتطوير المستمر للأداء في مختلف الإدارات بالإمارة.

آل الشيخ: توظيف التقنيات وبدائل التمويل لتحسين جودة التعليم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 08 شوال 1443هـ - 09 مايو 2022م
https://www.al-madina.com/article/786286

أكد وزير التعليم الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ اهتمام المملكة بتحسين وتجويد مخرجات التعليم، لكي ينعكس أثرها على تنمية رأس المال البشري، الذي يُعد مشروعًا حضاريًا طويل المدى، يسهم بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة»، مشيرًا إلى ثقته في تقديم المؤتمر الدولي بوابة واسعة للفرص والأفكار المبدعة والنتائج الملهمة، واستشراف الرؤى والنماذج المعززة لتوظيف التقنيات من خلال التحولات الرقمية، والمستجدات المعاصرة في التعليم، وصولًا إلى توفير الاستثمارات، والبدائل التمويلية؛ لإتاحة نماذج تعليمية متنوعة، جاء ذلك خلال افتتاحه أمس أعمال المؤتمر والمعرض الدولي للتعليم 2022 في مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض، بمشاركة وزراء وخبراء التعليم وأكثر من 260 جامعة عالمية ومحلية وجهات تعليمية من 23 دولة حول العالم.

أضاف: إن أحد أهم أهداف المؤتمر والمعرض الدولي للتعليم، يكمن في تنمية رأس المال البشري وفق مستهدفات برنامج تنمية القدرات البشرية، الذي أطلقه سموّ ولي العهد؛ كواحدٍ من برامج رؤية المملكة الطموحة 2030م؛ لتحويل الحلم إلى حقيقة، والأمل إلى واقع؛ وذلك بتنمية قدرات كل فرد في هذا الوطن، ليكونَ منافسًا عالميًا، ولبنة صلبة في البناء الاجتماعي والاقتصادي، ومواكبة المتغيرات التقنية والمهنية الحديثة، بالتدريب والتعلّم مدى الحياة، وأشار وزير التعليم إلى أن المؤتمر ومعرضه الدولي يفتح نوافذ واسعة نحو الفرص المنشودة للتطوير والإبداع، والمساعدة في تقديم الحلولِ المبتكرة، والبدائل غير التقليدية؛ لمواجهة التحديات، والخروج بتوصياتٍ ذات قيمةٍ مضافةٍ للتعليم. واختتم كلمته بالتأكيد على الإيجابيات التي تضمنتها جائحة كورونا، ومنها سرعة التحولات التي مكّنت المملكة من تطوير جميع نظم التشغيل المتصلة بالتعليم، لا سيما خطط التحول الرقمي التي فاقت قدرة المخطّطين وغيّرت من توجهات التعليم، معزّزة ثقافة

المجتمع بالكامل نحو التعلّم الإلكتروني، وكرّم وزير التعليم الجهات الراعية للمؤتمر والمعرض الدولي للتعليم، متضمنةً جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك»، وجامعة الملك عبدالعزيز، وشركة مايكروسوفت، وشركة تطوير التعليم القابضة، وشركة تطوير للمباني، وهيئة تقويم التعليم والتدريب، والهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وشركة هواوي، ودوري المدارس، وشركة التوكيلات العالمية للسيارات الفاخرة، وشركة تطوير لخدمات النقل «رافد»، وشركة تطوير لتقنيات التعليم «تيتكو»، وكليات الرؤية، وشركة تطوير للخدمات التعليمية، وجامعة الأعمال والتكنولوجيا.

5آلاف ريال حد أدنى لتوطين الترجمة وأمانة المخازن

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 08 شوال 1443هـ - 09 مايو 2022م
https://www.al-madina.com/article/786277

دخل أمس حيز التنفيذ قرار وزارة الموارد البشرية الذي يقضي بقصر العمل على السعوديين في مهن السكرتارية والترجمة وأمناء المخزون وإدخال البيانات، يأتي ذلك تنفيذاً لقرار صدر في شهر أكتوبر الماضي يقصر العمل في هذه المهن في منشآت القطاع الخاص على السعوديين، مع تحديد حد أدنى للأجور في مهنتي الترجمة وأمناء المخزون يبلغ 5000 ريال، وبينت وزارة الموارد البشرية، أنه يشترط لاحتساب العامل السعودي في نسبة التوطين المفروضة أن يبدأ الأجر الشهري المسجل له في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من 5 آلاف ريال، وستقدم الوزارة حزمة من المحفزات والدعم تتعلق بمساندة منشآت القطاع الخاص في توظيف السعوديين، تشمل برامج من بينها دعم عملية الاستقطاب والبحث عن العاملين المناسبين، دعم عمليات التدريب والتأهيل الضرورية، دعم عملية التوظيف والاستقرار الوظيفي، أولوية الاستفادة من كافة برامج دعم التوطين المتاحة لدى المنظومة، برامج الدعم والتوظيف من خلال صندوق تنمية الموار البشرية «هدف»، وأكدت وزارة الموارد البشرية أنه في حالة عدم تقيد المنشأة بنسبة التوطين المطلوبة، أو إسناد أي من مهام تلك المهن الموطنة إلى عامل غير سعودي -بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- تحت أي مسمى وظيفي آخر، سيتم تطبيق العقوبات الخاصة بمخالفات التوطين المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم 178743 وتاريخ 1440/9/27هـ، مع مراعاة ما يطرأ عليه من تعديلات.

كما سيتم إيقاف جميع الخدمات الإلكترونية الخاصة بالمهن المستهدفة (إصدار تأشيرات للمهنة، نقل خدمة للمهنة، تعديل مهنة آليًا للمنشأة)، وإيقاف خدمة تجديد رخص العمل بناء على أحكام المادة (الخامسة والثلاثون) من نظام العمل التي أجازت الامتناع عن تجديد رخص العمل للمنشأة في حال مخالفة المعايير الخاصة بالتوطين، وأشارت وزارة الموارد إلى أن العاملين السعوديين المطلوب تواجدهم في هذه المهن والذين تربطهم بصاحب العمل علاقة تعاقدية لأداء عمل بصورة رئيسة مقابل أجر، بأنه لا يشترط الدوام الكامل، ومن الممكن أن تكون عقودهم بأي نمط عمل (كامل، جزئي، مرن «العمل بالساعة»، حسب الشروط المحددة للاحتساب.)

محفزات التوطين

دعم عملية الاستقطاب والبحث عن العاملين المناسبين

دعم عمليات التدريب والتأهيل الضرورية

دعم عملية التوظيف والاستقرار الوظيفي

أولوية الاستفادة من كافة برامج دعم التوطين

«فرجت" تسهم في سداد مديونيات 2508 مستفيدين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 08 شوال 1443هـ - 09 مايو 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2104564

أوضحت المديرية العامة للسجون، أن مبادرة «فرجت» أسهمت في سداد مديونيات 2508 مستفيدين خلال رمضان المبارك، وذلك بتبرعات تجاوزت الـ 120مليون ريال.
وأشارت «السجون»، إلى أن الفواتير التي تم سدادها تعود للموقوفين في قضايا مالية غير جنائية، حيث تمثل المبادرة نافذة آمنة وموثوقة للتبرع والوقوف بجانب المستفيدين، مشددة على أنها متاحة طوال العام عبر موقع «أبشر» الإلكتروني، وتطبيق «أبشر أفراد» ومنصة «إحسان»، ولا يوجد لها تطبيق خاص عبر المتاجر الإلكترونية.
وقدمت المديرية شكرها للمتبرعين كافة، على أسهامهم في هذا العمل الخيري والإنساني وتعميق المقاصد الشرعية لموسم الخير والعطاء رمضان المبارك.

«عكاظ" تنشر نصوص وتفاصيل نظام التسجيل العيني للعقار الجديد

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 08 شوال 1443هـ - 09 مايو 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2104561

كشفت مصادر «عكاظ» عن صدور الموافقة على نظام التسجيل العيني للعقار في 40 مادة على أن يستمر العمل بنظم توثيق العقار المعمول به قبل نفاذ نظام التسجيل العيني على العقارات التي لا تقع في المناطق المعلنة وفقاً لأحكام النظام.
ومنح النظام الهيئة العامة للعقار الاختصاص بالتسجيل العيني للعقار وإسناد التسجيل إلى شركات القطاع الخاص وتتولى الهيئة إنشاء السجل العقاري، وضمان صحة ودقة المعلومات والبيانات، ويتميز النظام بأنه يمنح الملكية العقارية الحجية المطلقة في الإثبات.
أمّا فيما يتعلق بالتصرفات العقارية اللاحقة، فقد حدد النظام في ضوابط وإجراءات تسجيل التصرفات العقارية. بينما لم يكتفِ بالتسجيل، مع وجوب تضمين العقود والالتزامات، الرادة على منفعة العقار. وتشمل عقود الإيجار في حال كانت مدتها 10 أعوام فأكثر. وبيّن النظام إجراءات التصرف في العقارات الموصوفة على الخارطة وتحديد ضوابط ممارسة أعمال المساحة والفرز التي تتعلق بالتسجيل العيني للعقار. كما عرّف النظام العقار بأنه قطعة الأرض وما تحتها وما فوقها ويستثنى من ذلك الثروات الطبيعية، والعلو غير المأذون بعمارته واستغلاله - وما عليها من بناء أو ملحقات ثابتة أو مزروعات أو مصانع أو منشآت أخرى كالموانئ والمطارات وخطوط الكهرباء والأنابيب وغيرها.

أما الحق العقاري، فيعد سلطة مباشرة مقرة نظاماً لشخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية - أو أكثر على عقار معين تخوله التصرف فيه أو الاستئثار بمنافعه أو ببعضها.

ويعرّف السجل العقاري بأنه مجموعة وثائق تبيّن أوصاف العقار وموقعه وحالته المادية والنظامية، وما يتبعه من حقوق والتزامات، والتعديلات التي تطرأ على ذلك، في ضوء الوثائق المعتبرة. وجرى تعريف التسجيل العيني باعتباره جعل العقار محل الحق العقاري أساساً لقيد الحق. أما التسجيل العيني الأول فهو تسجيل العقار باسم مالكه لأول مرة.

ووصف المسجل العقاري بأنه من يقوم بتوثيق التسجيل العيني الأول، وما يرد على العقار من تصرفات أو تغييرات في وصفه، وفقاً لأحكام النظام واللائحة.

وتعرف المنطقة العقارية بأنها موقع أرض يحدده قرار صادر من الجهة المختصة، يكون خاضعاً لأحكام النظام واللائحة.
واعتبر النظام صك تسجيل الملكية بأنه وثيقة صادرة عن السجل العقاري لإثبات بيانات عقار مطابقة للسجل، وفقاً للنموذج الذي تحدده اللائحة، تتضمن موقع العقار، وحدوده، ووصفه، واستعماله، وما يتبعه من حقوق والتزامات، وبيانات مالكه، وأي بيانات أخرى تحددها اللائحة.
وعرّفت الخارطة أنها رسم هندسي مساحي مبني على نظام إحداثيات وطني، يبيّن موقع العقار، وحدوده، ومعالمه، وأرقامه، ومساحته، وأي بيانات رقمية وتصويرية أخرى.
وعرّف المالك بأنه شخص ذو صفة طبيعية أو اعتبارية يثبت السجل العقاري حق ملكية عقار له. في حين حدد المقابل المالي بمبلغ مستحق مقابل خدمات التسجيل العيني وفقاً للنظام واللائحة. ويسري النظام على جميع العقارات الواقعة في إقليم المملكة.
وطبقاً لنظام التسجيل العيني للعقار، تختص الجهة المختصة بالتسجيل العيني، ولها الاستعانة بالجهات الحكومية أو الإسناد إلى الجهات الخاصة لأداء ما تراه من اختصاصاتها المتعلقة بذلك.
وتنشئ الجهة المختصة السجل العقاري وتشرف على كل ما يخصه، وتقوم بجميع الإجراءات المتعلقة به، وتضمن الجهة المختصة صحة معلومات وبيانات العقار ودقتها، وما يتبعه من حقوق والتزامات وردت في السجل العقاري وما ينشأ عنه من صكوك ووثائق، وتقوم الجهة المختصة بأعمال المساحة المتعلقة بإجراءات التسجيل العيني، وفقاً للائحة والمعايير الجيومكانية الوطنية المعتمدة من جهة الاختصاص، ويمكن -دون إخلال بالأنظمة والتنظيمات ذات العلاقة- استخدام وسائل المساحة الحديثة -بما فيها التصوير الجوي والفضائي وغيرها من التقنيات- عند تنفيذ تلك الأعمال.
وتملك الجهة المختصة حصرية السجل العقاري وبياناته، ولها استثمار بيانات السجل بأنواع الاستغلال التجاري، وإتاحتها للمستفيدين بأسعار عادلة تدعم التنمية، على النحو الذي تحدده اللائحة.

حجية مطلقة للسجل في الإثبات

أكد نظام التسجيل العيني للعقار، أن يكون للسجل الحجية المطلقة في الإثبات، ويعمل بمضمونه أمام القضاء والجهات كافة بلا بينة إضافية، ولا يجوز الطعن فيه إلا إذا كان الطعن بسبب خطأ كتابي أو تزوير، ويجب أن يحتوي السجل على أوصاف العقار، وجميع الحقوق العينية التي ترد عليه والالتزامات التي تتبعه، وأي تعديلات تطرأ على ذلك. ولا تعدل بيانات السجل العقاري ولا يجرى أي تغيير عليه وتصحح الجهة المختصة الأخطاء الكتابية والمادية بناء على طلب من أي ذي مصلحة أو من تلقاء نفسها، مع إشعار ذوي الشأن بذلك بالوسيلة التي تحددها اللائحة.
وبيّن نظام التسجيل العيني للعقار، أن الاطلاع على بيانات السجل العقاري متاحة للكل، وذلك وفقاً لما يحدده النظام واللائحة، ويستثنى من ذلك العقارات التي تحدد الجهات المعنية أنها سرية.

الإفصاح عن البيانات

بحسب النظام، تحدد المنطقة العقارية بقرار يصدر عن الجهة المختصة، على أن يتضمن القرار تحديداً دقيقاً ومعالم واضحة للمنطقة والمدة المحددة لاستقبال طلبات التسجيل العيني الأول، ويعلن عنها بأي وسيلة مناسبة يحددها القرار وتختص الجهة المختصة بالتسجيل العيني الأول لكل عقار واقع في المنطقة العقارية وتسجيل أي تصرفات لاحقة ترد عليه وتوثق التصرفات العقارية التي تقع على العقار الواقع في المنطقة العقارية، والتي تجري خلال فترة إجراءات التسجيل العيني الأول، وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة.
واشترط النظام للتسجيل العيني الأول أن يكون للعقار -ما عدا العقارات المملوكة للدولة- صك ملكية مستوفي المتطلبات النظامية، وأن يكون العقار مكتمل البيانات الجيومكانية، وتحدد اللائحة إجراءات التسجيل العيني الأول.
وشدد النظام، على كل من تطلب منه الجهة المختصة الإفصاح عن أي مستندات أو بيانات لازمة لصحة وسلامة التسجيل العيني الأول. وتجري الجهة المختصة الأعمال المساحية اللازمة للتسجيل العيني الأول، ولها استخدام البيانات المتعلقة بالأعمال المساحية المعتمدة جهة الاختصاص في حال توفرها وفق ما تحدده اللائحة، ويصدر صك تسجيل الملكية للعقار بعد استكمال الإجراءات اللازمة.

كيف يتصرف المتضرر؟

أبان النظام أن الجهة المختصة تعد قوائم للملاك بناء على صكوك تسجيل الملكية على أن تشمل تلك القوائم بيانات الصكوك التي تحددها اللائحة، وتنشر الجهة المختصة قوائم الملاك بالوسائل المناسبة التي تحددها اللائحة.

ومنح النظام لكل ذي مصلحة حق الاعتراض على التسجيل العيني الأول أمام المحكمة المختصة ما لم يكتسب التسجيل الحجية المطلقة وفقاً لأحكام النظام.

وأوضح النظام في حال قيد دعوى قضائية تتعلق بالتسجيل العيني الأول فيتم التأشير بها في السجل العقاري وقوائم الملاك، ويضمن في السجل مضمون الحكم النهائي الصادر في شأن الدعوى. وتحدد اللائحة إجراءات وأحكام التأشير في السجل العقاري، وفي قوائم الملاك.

وكشف النظام، أن التسجيل العيني الأول يكتسب الحجية المطلقة بعد انقضاء سنة من تاريخ نشر قوائم الملاك، وللمتضرر من التسجيل العيني الأول بعد اكتسابه الحجية المطلقة حق اللجوء إلى المحكمة المختصة وطلب التعويض من المتسبب دون الحق في طلب إلغاء التسجيل العيني الأول أو تعديل بياناته أو الحقوق الواردة فيه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وزير المالية: انخفاض معدل البطالة بين المواطنين إلى 11٪ بتوجيه ومتابعة مباشرة من ولي العهد

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 08 شوال 1443هـ - 09 مايو 2022م
https://www.aleqt.com/2022/05/02/article_2308731.html

««الاقتصادية» من الرياض

رفع وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان التهاني والتبريكات لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وإلى الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد والأسرة المالكة الكريمة والشعب السعودي والأمتين العربية والإسلامية بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك، داعيًا المولى عز وجل أن يتقبل من الجميع الصيام وصالح الأعمال، وأن يعيد هذه المناسبة أعواماً عديدة وأزمنة مديدة وهم ينعمون بوافر الصحة والعافية.

وقال: "يهلّ علينا عيد الفطر المبارك والوطن يواصل تحقيقه لإنجازات ونجاحات متتالية لتحقيق مستهدفات رؤيةالمملكة 2030، أبرزها على سبيل المثال زيادة تدفق الاستثمار، وارتفاع وتيرة تنفيذ المشاريع الكبرى، واستمرار تحسن الخدمات وجودة الحياة، إضافة إلى توفير فرص العمل عبر سلسلة من البرامج والمبادرات التي أدت إلى انخفاض معدل البطالة بين المواطنين إلى 11% في الربع الرابع من عام 2021م بتوجيه ومتابعة مباشرة من ولي العهد، كما حظيت المملكة بتقدير دولي رفيع توج بإشادة صندوق النقد الدولي بتقرير مشاورات المادة الرابعة والأساليب التمويلية التي اتخذتها السعودية لمواجهة جائحة كورونا التي أسهمت في استقرار وضعها الاقتصادي، وتحقيقها نتائج مالية واقتصادية إيجابية، وصولًا إلى تحقيق الاستدامة المالية التي تعزز من متانة وقوة الاقتصاد السعودي."

ولفت النظر إلى حرص الوزارة وفق توجيهات القيادة الكريمة على التطوير المستمر لخدماتها الإلكترونية لتلبية احتياجات المستفيدين من هذه الخدمات، إضافة إلى سعيها لتعزيز الحوكمة الرقمية في آلية إجازة وإدارة العقود وتنظيم عمليات المدفوعات على مستوى المملكة، مع رفع كفاءة إدارة العقود الحكومية ونسبة التزام الجهات الحكومة بتنفيذ ميزانيتها، والحد من العقود المتعثرة لديها، وهو ما انعكس على تمكين القطاع الخاص من تقديم مطالباته المالية وسدادها بكل يسر وسهولة.

وأشار إلى أن إبقاء تصنيف المملكة الائتماني عند مستوى "A" مع تعديل النظرة المستقبلية من "مستقرة" إلى "إيجابية"، تتوّج جهود المملكة الحثيثة والجادة التي بذلتها خلال السنوات الخمس الماضية وفق مستهدفات رؤية 2030، والتزامها

بضبط أوضاعها المالية العامة، واستمرارها بالإصلاحات الهيكلية، وتطبيقها للعديد من خطط تنويع الاقتصاد، إضافة إلى ارتفاع إيراداتها النفطية نتيجة لتحسن الأسعار، مع توقعات باستمرار النمو الإيجابي في اقتصادها وتسجيل فوائض في الميزانية خلال عامي 2022م و2023م لأول مرة منذ عام 2013م، مؤكدًا أن المملكة تستحق مثل ذلك التقييم الذي يجعلها من بين ضمن الدول القليلة عالميًا، والدولة الوحيدة من مجموعة دول الـG20 ، التي تمكَّنت من تعديل نظرتها المستقبلية خلال عامين متتاليين لتصنيفها الائتماني.

واختتم بالقول: "أهنئ القيادة والشعب السعودي بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك، وأجدد العهد على مواصلة العمل ومضاعفة الجهد ليصبح اقتصاد المملكة - بمشيئة الله- ضمن أكبر اقتصادات العالم خلال السنوات القليلة المقبلة، سائلين الله العلي القدير أن يحفظ بلادنا الغالية، وأن يديم عليها نعمتي الأمن والاستقرار."

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وزير المالية: انخفاض معدل البطالة بين المواطنين إلى 11٪ بتوجيه ومتابعة مباشرة من ولي العهد

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 08 شوال 1443هـ - 09 مايو 2022م
https://www.aleqt.com/2022/05/02/article_2308731.html

««الاقتصادية» من الرياض

رفع وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان التهاني والتبريكات لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وإلى الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد والأسرة المالكة الكريمة والشعب السعودي والأمتين العربية والإسلامية بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك، داعيًا المولى عز وجل أن يتقبل من الجميع الصيام وصالح الأعمال، وأن يعيد هذه المناسبة أعواماً عديدة وأزمنة مديدة وهم ينعمون بوافر الصحة والعافية.

وقال: "يهلّ علينا عيد الفطر المبارك والوطن يواصل تحقيقه لإنجازات ونجاحات متتالية لتحقيق مستهدفات رؤيةالمملكة 2030، أبرزها على سبيل المثال زيادة تدفق الاستثمار، وارتفاع وتيرة تنفيذ المشاريع الكبرى، واستمرار تحسن الخدمات وجودة الحياة، إضافة إلى توفير فرص العمل عبر سلسلة من البرامج والمبادرات التي أدت إلى انخفاض معدل البطالة بين المواطنين إلى 11% في الربع الرابع من عام 2021م بتوجيه ومتابعة مباشرة من ولي العهد، كما حظيت المملكة بتقدير دولي رفيع توج بإشادة صندوق النقد الدولي بتقرير مشاورات المادة الرابعة والأساليب التمويلية التي اتخذتها السعودية لمواجهة جائحة كورونا التي أسهمت في استقرار وضعها الاقتصادي، وتحقيقها نتائج مالية واقتصادية إيجابية، وصولًا إلى تحقيق الاستدامة المالية التي تعزز من متانة وقوة الاقتصاد السعودي."

ولفت النظر إلى حرص الوزارة وفق توجيهات القيادة الكريمة على التطوير المستمر لخدماتها الإلكترونية لتلبية احتياجات المستفيدين من هذه الخدمات، إضافة إلى سعيها لتعزيز الحوكمة الرقمية في آلية إجازة وإدارة العقود وتنظيم عمليات المدفوعات على مستوى المملكة، مع رفع كفاءة إدارة العقود الحكومية ونسبة التزام الجهات الحكومة بتنفيذ ميزانيتها، والحد من العقود المتعثرة لديها، وهو ما انعكس على تمكين القطاع الخاص من تقديم مطالباته المالية وسدادها بكل يسر وسهولة.

وأشار إلى أن إبقاء تصنيف المملكة الائتماني عند مستوى "A" مع تعديل النظرة المستقبلية من "مستقرة" إلى "إيجابية"، تتوّج جهود المملكة الحثيثة والجادة التي بذلتها خلال السنوات الخمس الماضية وفق مستهدفات رؤية 2030، والتزامها بضبط أوضاعها المالية العامة، واستمرارها بالإصلاحات الهيكلية، وتطبيقها للعديد من خطط تنويع الاقتصاد، إضافة إلى ارتفاع إيراداتها النفطية نتيجة لتحسن الأسعار، مع توقعات باستمرار النمو الإيجابي في اقتصادها وتسجيل فوائض في الميزانية خلال عامي 2022م و2023م لأول مرة منذ عام 2013م، مؤكدًا أن المملكة تستحق مثل ذلك التقييم الذي يجعلها من بين ضمن الدول القليلة عالميًا، والدولة الوحيدة من مجموعة دول الـG20 ، التي تمكَّنت من تعديل نظرتها المستقبلية خلال عامين متتاليين لتصنيفها الائتماني.

واختتم بالقول: "أهنئ القيادة والشعب السعودي بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك، وأجدد العهد على مواصلة العمل

ومضاعفة الجهد ليصبح اقتصاد المملكة - بمشيئة الله- ضمن أكبر اقتصادات العالم خلال السنوات القليلة المقبلة، سائلين الله العلي القدير أن يحفظ بلادنا الغالية، وأن يديم عليها نعمتي الأمن والاستقرار."

جسور تضامن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 08 شوال 1443هـ - 09 مايو 2022م
https://www.alriyadh.com/1949737

كلمة الرياض

لا يختلف أحد على أن إرساء الأمن وتعزيز حالة السلم ومنع الفوضى ضرورات إنسانية وحضارية من خلالها يتم تحديد مواقع الدول على سلّم الحضارة كما أنها تعطي مؤشّراً حقيقياً وصادقاً على حال تلك الدول وقوّتها أو ضعفها إن على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي.

ويتبدّى هذا الاستقرار والسلام على الفرد والجماعة وينعكس على شعورهم بمباهج الحياة والشعور بالأمن والاطمئنان على النفس والمال والدين والفكر والعقل، والتي تُعدّ من الضرورات الخمس التي لا تستقيم حياة إنسانية طبيعية إلا بها.

من هنا تبرز أهمية المؤتمرات واللقاءات وكذلك الأبحاث التي تتناول وسائل وسبل تعزيز هذا الأمن بين الدول وإشاعة قيم السلام والتواد والتسامح وقبول الآخر ونبذ العنف والإرهاب والأفكار المتشددة التي تقود للممارسات العنيفة وتشعل فتيل الكراهية كما هو حاصل في الدول التي تسلّل إليها الإرهاب والعنف بسبب الأفكار التي وجدت بذورها تربة خصبة فكانت النتيجة وبالاً ودماراً واقتتالاً وتدميراً طال تلك الدول وعطّل تنميتها وقضى على إنسانها وجعل من مجتمعاتها مسوخاً بشرية يطاردها العنف والكراهية والاقتتال الشرس بشكل لا يمكن تصوّر بشاعته وقبحه.

بالأمس دعا الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى وحدة الصف سيما وأنّ هذا المؤتمر يأتي في ظل تحديات جمة تواجهها الأمة الإسلامية بما فيها تشويه صورة الإسلام، وأكد على أن هذا الوضع يتطلب من المسلمين دولاً ومجتمعات ومؤسسات الوقوف صفاً واحداً للعمل على استرجاع مفهوم الوحدة الإسلامية والصورة الحقيقية للدين الإسلامي الحنيف.

وهذا المؤتمر لم يكن الأول ولن يكون الأخير؛ فالحاجة لمثله ملحّة وراهنية خصوصاً أن عالمنا على امتداده يشهد تحديات كبرى وكذلك تغيرات عدة على الصعيد الدولي شهدت تفشّياً للحروب والنزاعات العرقية والطائفية، وكما أبان الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أنه لم يسلم العالم الإسلامي من آثار ذلك حيث اندلعت الحروب والفتن، ما تسبب في عدم الاستقرار في كثير من الدول الأعضاء، وختم بالتنويه إلى نقطة غاية في الأهمية وهي أن العالم الإسلامي مدعو أكثر من أي وقت مضى، دولاً وشعوباً ومنظمات ومؤسسات حكومية وغير حكومية للعمل معاً بهدف صياغة وعاء إسلامي جامع شامل يتضمن قواعد وأصول وثوابت التلاقي التي تحكم العلاقة البينية بين المكونات المختلفة للأمة المسلمة.

إنها دعوة تحتاج إلى تعاون حقيقي بين دولنا؛ تعاون يعمل على تقليص الفجوات الفكرية بينها ويجسّر العلاقة ويعمل على تفعيلها بما يخدم هذا الأمن والاستقرار الذي بات مُهدَّداً بشكل يدعو للقلق على مصير شعوبنا واستقرارها. ولعل الحوادث الإرهابية وانتشار العنف والاقتتال الطائفي وانتشار الكراهية دليل على أهمية التنسيق وتوحيد الصف.

إن هذا المؤتمر وما سينبثق عنه، خارطة طريق مهمة يُعوّل عليها في تعزيز رصيد دولنا الثقافي والحضاري الذي تحتاجه أُمّتنا العربية والإسلامية الأمر الذي يستدعي استثماره بشكل إيجابي ويمهّد -كما أُريدَ له- لتوحيد الرؤى وخلق جسور التضامن والتفاهم والعمل الجماعي بين مكونات الأمة الإسلامية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الهجرة .. المنشأ والحلول والتداعيات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 08 شوال 1443هـ - 09 مايو 2022م
https://www.aleqt.com/2022/05/09/article_2311841.html

كلمة الاقتصادية

يقدر عدد الأشخاص الذين يعيشون حاليا خارج دولهم الأصلية بنحو 281 مليون شخص، أي: ما يقارب 3.6 في المائة من سكان العالم، بينما يواجه العالم من حين إلى آخر ما أصبح يعرف بحركات النزوح الكبرى، وهي حركة نزوح إنسانية كبرى مفاجئة نتيجة الحروب والنزاعات المسلحة، أو نتيجة حركة إنسانية طويلة الأمد نتيجة الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. هذا النزوح الجماعي الكبير يتسبب في مخاطر الجوع أو المرض أو الموت.

ويصف تقرير للمفوض السامي لحقوق الإنسان ما يواجه المهاجرين في حركات النزوح الكبرى من المشكلات ومخاطر تتعلق باستخدام وسائل نقل ومواصلات خطيرة أثناء العبور بين الحدود تجبرهم على الاستعانة بالمهربين ولو كان في ذلك تهديد مباشر بالاستغلال والاتجار بهم، أو تعريضهم لمخاطر شديدة جدا تمس قدرتهم على الحياة في اختبارات العيش دون مادة ولا طعام، ولا نوم، وبينما يعد تركهم وحدهم في مجابهة هذا المصير المؤلم مخالفا ما تقوم عليه الفطرة الإنسانية من رعاية المحرومين ومساعدة المحتاجين، وقد وقعت الأمم المتحدة إعلانها الخاص بحقوق الإنسان الذي نص على أنه يحق لأي شخص في حركة النزوح، سواء عرف أنه مهاجر أو لاجئ أو ضمن أي فئة أخرى من الأشخاص التمتع بحقوق الإنسان المكفولة له، إلا أنه يمكن أن تشمل انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين الاحتجاز التعسفي أو التعذيب أو عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، فضلا عن إهمال أو إنكار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في الصحة أو السكن أو التعليم، وقد يتضمن إنكار حقوق المهاجرين مواقف مجتمعية راسخة من التحيز أو كره الأجانب. لكن التطبيق الكامل والصارم لأحكام حقوق الإنسان بشأن المهاجرين ضمن حركات النزوح الكبرى، خاصة المفاجئة منها قد يتسبب في مشكلات اقتصادية للدول التي تستضيف هؤلاء المهاجرين، كما أن هذه الهجرات تتسبب في مشكلات أمنية خطيرة مع هذه الفئات التي لا تلتزم بقوانين الدول وأعراف المجتمعات وقد تعمل بشكل غير قانوني وتضغط على سوق العمل والخدمات بشكل هائل دون دفع الرسوم والضرائب التي تمكن الدول من تحمل هذه التبعات، كما أن عددا من المهاجرين ينخرطون في أعمال الجريمة رغبة في الثراء السريع والعودة إلى أوطانهم. لذا مع موجات النزوح العالمية التي شهدها القرن الحالي، فقد صدر القرار رقم 147/70 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 كانون الأول (ديسمبر) 2015 الذي قسم الدول حسب مسؤولياتها عن تلك الحقوق وفقا لتصنيف ثلاثي وهي دول المنشأ ودول العبور ودول المقصد، وأكد القرار ضرورة حماية المهاجرين، ولا سيما النساء والأطفال، ومعالجة الهجرة الدولية من خلال التعاون الدولي والإقليمي والثنائي.

وبينما تركز الأمم المتحدة على أهمية الحفاظ على حقوق الإنسان عندما يواجه الأسباب التي تجبره على الهجرة، فقد ركز بعض وجهات النظر على ضرورة معالجة الأسباب الأساسية التي تدعو الناس إلى مغادرة أوطانهم، فعلى سبيل المثال دعا الرئيس المكسيكي الولايات المتحدة إلى الاستثمار بكثافة في التنمية الاقتصادية في أمريكا الوسطى كأحد الحلول للحد من الهجرة غير القانونية المرتبطة بالفقر، وتعد مشكلة عبور الحدود بشكل غير شرعي من أكبر القضايا السياسية وأكثرها تعقيدا بين الولايات المتحدة والمكسيك، حيث ذكر تقرير حديث أن دوريات حرس الحدود الأمريكية سجلت أكثر من 1.6 مليون مواجهة مع المهاجرين على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك في العام المالي 2021 وحده. هذا التقرير هو أكثر من أربعة أضعاف العام الذي سبقه، وهو أعلى معدل من المواجهات تم تسجيله حتى الآن.

ووفقا لقرار الأمم المتحدة الذي صنف مسؤوليات الدول عن الهجرة إلى دول المنشأ ودول العبور ودول المقصد، فإن الرئيس المكسيكي حدد المشكلة في ثلاث دول وهي جواتيمالا والسلفادور وهندوراس التي تعد دول المنشأ، وعد المكسيك دولة للعبور، والولايات المتحدة دولة مقصد، لذا يقسم المسؤولية عن تزايد الأعداد بشكل مطرد بين هذه الدول ويطالب الولايات المتحدة بمعالجة مشكلة الفقر المتصاعدة في دول المنشأ، ومساعدة دولة العبور في ذلك كحل للمشكلة بدلا من تركز النقاش حول مسائل الحدود فقط. وقد أشار في تصريحات عدة نشرتها وكالات الأنباء العالمية إلى أن الاستثمار في

هذه الدول هو الحل وقدم لذلك مثالا عن برنامج "زرع الحياة" المكسيكي الذي يوفر للمزارعين 420 ألف فرصة عمل ويتطلب استثمارا يبلغ نحو 55 مليون يورو سنويا، وحث الولايات المتحدة وكندا على فعل الشيء نفسه في جواتيمالا وهندوراس والسلفادور على مبدأ أنه ينبغي العمل في جهد مشترك لإيجاد حل.
ومشكلة الهجرة غير القانونية لا تقتصر على الولايات المتحدة والقادمين من دول أمريكا الوسطى بل تشمل القارة الأوروبية التي شهدت في العقد الأخير توافد المهاجرين غير الشرعيين من الدول الإفريقية، ولا سيما دول شمال المغرب العربي.
وبحسب دراسة لصندوق النقد الدولي عام 2019 يبلغ عدد المهاجرين في العالم 270 مليون نسمة، وبزيادة 120 مليونا خلال 29 عاما.
وأحد الأسباب الأساسية للهجرة هو فرق الدخل بين الدول الأصلية ودول المقصد. فالدول الأغنى تجذب عددا أكبر من المهاجرين، خاصة من الدول التي يشكل فيها الشباب نسبة أعلى من السكان. أما الدول ذات المستويات الأقل من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل، فتشهد خروج أعداد أكبر من المهاجرين، لكن هذه الأعداد لا تشمل السكان شديدي الفقر.
صحيح أن المعادلة الاقتصادية تؤكد أن الهجرة عموما - شرعية أو غير شرعية - تحقق مكاسب للدول في توافر أيد عاملة في بعض المهن، ويسهمون في رفع الناتج والإنتاج على المديين القصير والمتوسط، إلا أنها قد توجد تحديات أمنية واقتصادية أبرزها في توزيع الدخل، حيث يمكن أن تقع أضرار على السكان الأصليين الذين يواجهون مصاعب في سوق العمل بسبب العمالة المهاجرة.
أزمة المهاجرين غير الشرعيين تتطلب تنسيق سياسات دولية لمعالجة التحديات التي تشكلها الظاهرة، عبر توزيع ثمار التنمية وتوجيه بوصلة الاستثمارات إلى الدول الفقيرة ذات الكثافة السكانية التي تسمح بتوافر عمالة كافية وأجور مناسبة للمستثمرين العالميين، إضافة إلى محاولة إدماج المهاجرين في المجتمعات التي انتقلوا إليها بشكل يساعد على تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية وأمنية وتلافي السلبيات وعلى رأسها التدفقات النقدية غير النظامية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 08 شوال 1443هـ - 09 مايو 2022م

https://www.alriyadh.com/1949781

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 08 شوال 1443هـ - 09 مايو 2022م

https://www.aleqt.com/2022/05/09/article_2312006.html